الداخلية تتحرك لملاحقة التسول الرقمي والذكاء الاصطناعي الإحتيالي لحماية المواطنين



أعلنت وزارة الداخلية، اليوم الأربعاء، وضع ملف مكافحة "التسول الرقمي" والحسابات الوهمية في صدارة أولوياتها الأمنية لحماية المواطنين من الاحتيال، مؤكدة تنسيقها مع الجهات المصرفية والمالية لملاحقة شبكات الابتزاز ورصد التحويلات الإلكترونية المشبوهة.

وفي هذا الصدد، بيّن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية، العقيد محمد علي الحسون، في تصريح صحفي تابعته المطلع، أن الأجهزة الأمنية تولي متابعة الفضاء الرقمي اهتماماً بالغاً للحد من استغلال عواطف المواطنين، لافتاً إلى أن مشروع قانون جرائم تقنيات المعلوماتية لا يزال قيد الإجراءات التشريعية لإقراره بهدف توفير الغطاء القانوني اللازم لمواجهة الانتهاكات الإلكترونية.

وأشار الحسون إلى أن مديرية مكافحة الجريمة المعلوماتية تتابع حركة الصفحات والحسابات الوهمية التي تمارس الجمع غير المشروع للأموال، موضحاً أن بعض تلك الجهات بات يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتزييف المحتوى البصري والصوتي وصناعة مشاهد مضللة لغرض استدراج التبرعات.

وشدد الناطق باسم الوزارة على أن خطورة هذه الأنشطة تتجاوز الاحتيال المالي المباشر لتصل إلى احتمالات توظيف تلك الأموال في غسل الأموال أو تمويل الجرائم، كاشفاً عن عقد اجتماعات وورش عمل مشتركة مع الجهات المختصة بالتحويلات المالية الإلكترونية لمتابعة الحسابات والبطاقات المصرفية المستخدمة في تلك العمليات.

وأردف الحسون بجديد دعوته للجمهور بضرورة توخي الحذر وعدم الانسياق خلف الحملات مجهولة المصدر، والتدقيق في عائدية الجهات قبل إجراء أي تحويلات مالية تفادياً للوقوع في فخ الاحتيال.